البحث التطبيقي

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي
الدراسات العليا

عنوان البحث باللغة العربية	دور المدن الجديدة في تحقيق التنمية المستدامة (بالتطبيق علي مدينة المنيا الجديدة)
عنوان البحث باللغة الإنجليزية	The role of new cities in achieving sustainable development (applying to the new city of Minya)
إعداد	وليد مجدي محمود إبراهيم الحكيم
إشراف	د / أمل زكريا محمد عامر الأستاذ المساعد بمركز التنمية الإقليمية

لاستكمال متطلبات

الحصول على الماجستير المهني "التخطيط للتنمية المستدامة"

2022/2021

- ملخص البحث:

استهدف البحث عرض دور المدن المستدامة والذكية في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 ومستهدفاتها في الخطط المتوسطة المدى وبرنامج عمل الحكومة حيث أن معظم القطاعات التي استهدفتها الخطة الرباعية لا تخلو من الاستثمارات والبرامج المستهدف تنفيذها لتحسين البيئة ونوعية حياة الأفراد التي تعنى بإعطاء جميع السكان حقوقاً وفرصاً للمشاركة في النمو الاقتصادي والتأكيد على حرية جميع الأفراد في سهولة الوصول إلى الأماكن العامة بما في ذلك الشوارع والأرصفة والمباني ورفاهية وسائل النقل مع إدراج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كافة القطاعات والمجالات لتسهيل عملية التنمية، في محاولة لتحقيق الشمول المكاني والاجتماعي والاقتصادي كأساس لبناء بيئات حضرية مستدامة، وذلك من خلال تحليل التشابكات بين الأهداف/ الغايات المختلفة الهدف الحادي عشر والربط بين الاستراتيجيات العالمية والإقليمية والوطنية لإحداث التأثير المطلوب نحو التقدم في صناعة المدن الذكية.

وقد تم التركيز في البحث على مدينة المنيا الجديدة، والتي تم إنشائها ضمن مدن الجيل الثاني لتحقيق التكامل بين العمران الجديد والقائم في محافظة المنيا، وتضم المدينة مناطق سكنية وخدمية وصناعية وسياحية، ورغم مرور ثلاثين عاماً على إنشاء المدينة إلا أن قدرتها على جذب السكان مازالت ضعيفة، كما أتضح من اللقاءات مع مسئولي المدينة أن أعمال البنية التحتية والمرافق مازالت تحت الإنشاء، لذا يجب مراعاة معايير الاستدامة والإدارة الذكية حتى تستطيع المدينة توفير البيئة الحضرية الجاذبة والمستدامة.

الكلمات المفتاحية: المدن المستدامة– المدن الذكية – المدن التوأمية – الانتشار العمراني.

- **Abstract:**

This research aimed to display the role of sustainable and smart cities in the sustainable development strategy: Egypt's 2030 vision and targeting it in the medium-term plans and the government's work program, as most sectors targeted by the Quartet plan are not without investments and programs aimed at implementing them to improve the environment and the quality of life of individuals that are concerned with giving all population rights and opportunities to participate in economic growth and affirm the freedom of all individuals to have easy access to public places including streets, sidewalks, buildings and the luxury of transportation with the inclusion of information and communications technology in all sectors and areas to facilitate the development process, in an attempt to achieve spatial, social and economic inclusion as a basis for building environments Sustainable urbanization, This is through analyzing the interlinkages between the different goals / goals, the eleventh goal, and linking global, regional and national strategies to create the desired effect towards progress in the smart city industry.

The focus of this research was on the new city of Minya, which was established within the second generation cities to achieve integration between the new and existing construction in the Minya Governorate. As it became clear from meetings with city officials that infrastructure and utilities are still under construction, therefore, sustainability and smart management standards must be observed so that the city can provide an attractive and sustainable urban environment.

Keywords: sustainable cities - smart cities - twin cities - urban expansion.

أولاً: الإطار النظري:

1. المقدمة:

أصبحت قضية الاستدامة وتحقيقها مهمة حيوية تشغل العالم أكمله، كما يوجد توجه سياسي حول ضرورة طرح رؤي تنموية جديدة للتعامل مع قضايا المدن الجديدة بشكل عام والمدن الذكية والمستدامة بشكل خاص بما يحقق المزيد من الاستدامة على جميع القطاعات، حيث تشهد البيئة العمرانية للمدن بشكل عام تحول مستمر في منظومتها العمرانية والاقتصادية، مع تنامي المتطلبات المعيشية والتطور التكنولوجي والتمدن المتسارع، فالتنمية المستدامة تهدف إلى مواصلة التقدم البشري والتنمية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، لتيسير الانتقال إلى مستقبل يشمل الجميع، وتتكون خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من 17 هدف و 169 غاية، وتتناول قضايا جوهرية بالنسبة إلى المراكز الحضرية، بما في ذلك التعليم، والبيئة، والإسكان، والفقر، والطاقة، وحقوق الإنسان، والصحة، ويسعى الهدف 11 إلى «جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة". كما أصبحت مواكبة العصر والحداثة من خلال التخطيط والاستشراف واليقظة في كل المجالات، دافعاً لنشأة المدن الذكية التي تستعين بالتكنولوجيا في كل مجالاتها، ولتقديم جميع خدماتها بطريقة ترضى مواطنيها وتعزز فيهم قيم الانتماء.

وفى مصر، حيث تعاني المدن القائمة من مشاكل اقتصادية واجتماعية وبيئية تؤثر على جودة حياه مواطنيها وقدرتها على القيام بوظائفها المنوط بها بكفاءة، فقد تم التوسع في انشاء المدن الجديدة بغرض تخفيف الضغط على المدن القائمة، وزيادة المساحة المأهولة واعادة توزيع السكان والارتقاء بخصائصهم، واستغلال الموارد المتاحة وتوزيعها بعدالة، وبناء قاعدة اقتصادية لاستيعاب المزيد من القوى العاملة.

ويوجد أكثر من 40 مدينة جديدة في مصر تم أو جارى انشائها مصنفة وفقا لأربع اجيال منها مدن الجيل الاول كالسادس من اكتوبر والسادات والعاشر من رمضان، ومدن الجيل الثاني مثل بدر والعبور، ومدن الجيل الثالث مثل الشروق والقاهرة الجديدة ومدن الجيل الرابع مثل العلمين والعاصمة الادارية.

وقد ضم الجيل الثاني والثالث من المدن الجديدة، ظهور مفهوم المدن التوائم في مصر ومنها مدينة المنيا الجديدة والتي أنشئت بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 278 لسنة 1986 لتخفف الضغط على مدينة المنيا ولتكون متنفساً للامتداد والتوسع العمراني شرق النيل.

2. أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي من البحث في التعرف على مفهوم المدن المصرية الجديدة وأهداف إنشائها بأجيالها المختلفة مع عرض نماذج للمدن الجديدة بجمهورية مصر العربية، وتحديداً مدينة المنيا الجديدة، وذلك من أجل:

- رصد دور وأهمية المدن الجديدة في استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030.
- عرض دور ووظيفة مدينة المنيا الجديدة كامتداد عمراني لمدينة المنيا.
- تحليل معايير الاستدامة في مدينة المنيا الجديدة.

3. أهمية البحث:

تعتبر رؤية مصر 2030 رؤية طويلة الأجل تستنفر جهود المجتمع للتصدي للتحديات القائمة ولإثبات الوجود والرغبة في الإنجاز تطلعاً لحياة أفضل في المستقبل، فهي تعتبر القوة الدافعة والمنطلق الأساسي الذي يأتي على قمة هرم التخطيط الاستراتيجي، وتظهر قيمة هذه الرؤى والاستراتيجيات طويلة الأجل عندما يتم ترجمتها إلى وثائق متوسطة الأجل، وسنوية في وجود نظام لأداره الأداء والمتابعة بحيث يمكن الحكم على ما تم من أنجازه ومستوى التقدم من عدمه، وتأتى التنمية العمرانية من ضمن محاورها الأساسية وتتمثل رؤيته حتى 2030 في "أن تكون مصر بمساحة أرضها وحضارتها وخصوصية موقعها قادرة على استيعاب سكانها ومواردها في ظل إدارة تنمية مكانية أكثر توازناً وتلبى طموحات المصريين وترتقى بجودة حياتهم". وتتبلور الرؤية الاستراتيجية للتنمية العمرانية في تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية (رؤية مصر 2030، 2016: 2020-2030)، تتمثل في التالي:

- زيادة مساحة المعمور بما يتناسب مع توافر الموارد وحجم وتوزيع السكان.
- الارتقاء بمستوى جودة البيئة العمرانية.
- تعظيم استغلال الموقع الاستراتيجي لمصر إقليمياً ودولياً.

ولتحقيق هذه الأهداف ضمت الرؤية مجموعة من البرامج الأساسية وأهمها تحفيز التوطين السكاني في مناطق التنمية الجديدة وتحقيق انتشار أنماط البناء الأخضر والمستدام.

وتعد مدينة المنيا الجديدة من مدن الجيل الثاني التي تم انشائها لتحقيق التكامل بين العمران الجديد والقائم غرب وشرق النيل، ورغم مضى أكثر من ثلاثين عاماً على إنشائها لم يتعد عدد سكانها 65 ألف نسمة ومن المستهدف أن يصل إلى 648 ألف نسمة بحلول 2050، حيث تبلغ مساحة المدينة الكلية 31106 فدان والكتلة العمرانية بها 6659 فدان وتضم مناطق سكنية وخدمية وصناعية وسياحية وترفيهية (هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة)، ونظراً لأهمية هذه المدينة لمحافظة المنيا ولإقليم شمال الصعيد لما لها من موقع وسطى متميز، فمن الهام الالتزام بمعايير الاستدامة لخلق بيئة صحية وسليمة وجاذبة للمواطنين، وهو ما يحاول البحث استعراضه في أجزائه المختلفة.

4- تساؤلات البحث:

يهدف هذا البحث إلى الإجابة على التساؤلات التالية: -

- مدى تحقيق المدن الجديدة في مصر لأهداف إنشائها.
- كيفية الوصول إلى عمران مستدام.
- ما أهمية مدينة المنيا الجديدة لمحافظة المنيا.
- ما مدى تحقيق مدينة المنيا الجديدة لمعايير الاستدامة.

5- منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع المراجع والبيانات والقيام بالتفسير والتحليل، كما سيتم إجراء عدد من المقابلات المتعمقة مع المسئولين في مدينة المنيا الجديدة، ولذا يسير البحث وفقا للخطوات الإجرائية التالية:

- تحديد ماهية المدن الجديدة وأهدافها ومعاييرها وأسباب تزايد الاهتمام بها.
- الكشف عن الدور الذي تقوم به المدن الجديدة في التنمية المستدامة.
- التعرف على العلاقة بين المدن الجديدة والتنمية المستدامة.

وذلك بالتركيز على مدينة المنيا الجديدة ومدى مساهمتها في تحقيق الاستدامة.

6- حدود البحث:

تتمثل حدود الدراسة في الحدود المكانية والزمنية:

حدود مكانية:

تقتصر الدراسة على المدن الجديدة بالأخص مدينة المنيا الجديدة.

حدود زمنية:

تقوم الدراسة بمعرفة مدى تأثير المدن الجديدة ودورها في التنمية المستدامة وذلك من 2018 حتى عام 2021.

7- المفاهيم الأساسية: (طاهر عبد السلام واخرون، 2016)

-المدينة المعلوماتية Informational City:

هي البيئات الرقمية التي تجمع المعلومات، وتسلمها إلى المجتمع عبر شبكة الإنترنت، وتعتبر المدينة المعلوماتية مركز حضري للتجارة والخدمات الاجتماعية والمدنية والتفاعلات الاجتماعية بين الناس والشركات والمؤسسات الحكومية.

- المدينة الرقمية Digital City (Electronic City):

هي "مجتمع متصل يجمع بين البنية الأساسية للاتصالات Broadband Communications، والبنية الأساسية الخدمية الرقمية، والخدمات المبتكرة لتلبية احتياجات الحكومات وموظفيها والمواطنين والشركات، وتهدف لخلق البيئة المناسبة لتبادل المعلومات والتعاون وتبادل الخبرات بين جميع سكان المدينة.

- المدينة المنتشرة Ubiquitous City (U-City):

وتعرف أيضا بـ (U-City)، وهي امتداد لمفاهيم المدن الرقمية من خلال امكانية الوصول لكل مكان. فهي تجعل الحوسبة متاحة في كل مكان للعناصر العمرانية مثل المباني والبنية الأساسية والمساحات المفتوحة، وتهدف لخلق بيئة عمرانية يمكن لأي مواطن فيها الحصول على أية خدمات في أي مكان وزمان.

– المدينة الذكية Intelligent City:

مفهوم يربط بين مجتمع المعرفة والمدينة الرقمية، وتعرف بأنها المدينة التي تضم كل أنواع البنية الأساسية – Infrastructure والبنية المعلوماتية Info–Structure لتكنولوجيا المعلومات، وأحدث التكنولوجيات في مجال الاتصالات والتكنولوجيا الالكترونية والميكانيكية، وتتميز بالأداء الجيد في مجال الابتكار، حيث الابتكار وحل المشكلات المعقدة تمثل السمات الرئيسية للذكاء.

– المدينة الإبداعية Creative City:

هي المدينة التي تضم المعنيين بخدمات الابتكار، والاقتصاد القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعلى الرغم من أنها تلعب دوراً هاماً، إلا أن الإبداع يمكن أن يأتي من أي مصدر بما في ذلك أي شخص يتناول القضايا بطريقة مبتكرة.

– مدينة المعرفة Knowledge City:

هي المدينة التي تغذي المعرفة، وتمتلك الاقتصاد القائم على المعرفة، وتوفر بيئة تعزز خلق المعرفة ونشرها، وتتطلب تجديد وتعزيز للمكونات الرئيسية التي تجعل من المدينة مدينة للمعرفة، مع تعزيز الشعور بالملكية والاشتراك في الأنشطة التنموية، وهي تسمح بالتعبير عن الأفكار والانتقاد ويصبح مواطني المدينة أصحاب مصالح في تنمية المدينة.

– المدينة التعليمية Learning City:

هي المدينة التي تحشد كل مواردها في كل القطاعات لتطوير وإثراء قدراتها البشرية لتعزيز النمو الشخصي، والحفاظ على التماسك الاجتماعي، وخلق الازدهار، وهذا المفهوم يرتبط إلى حد كبير بمدينة المعرفة.

– المدينة المستدامة Sustainable City:

هي المدن التي تحقق النمو الاقتصادي من خلال قاعدة اقتصادية لا تستنفذ الموارد الطبيعية ولا تلوثها، مع تبنى مبدأ إعادة التدوير واستعادة الطاقة وهي المدن التي تحقق العدالة الاجتماعية لسكانها وتعزز مفاهيم الديمقراطية، والمشاركة في صناعة القرار، واعتماد المجتمع على الذات في تلبية الحاجات الأساسية لأفراده وضمان الحدود الدنيا من نوعية الحياة المقبولة لكافة أفراد المجتمع.

8- الدراسات السابقة:

1- دراسة إيمان مرعي (2021)، المدن الذكية خبرات دولية واقليمية: دروس مستفادة، دورية بقلم خبير، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

أدى التطور التكنولوجي في نهاية القرن العشرين إلى ظهور مجتمع من نمط جديد يعتمد اعتمادًا متزايدًا على المعرفة والتقنيات الرقمية، وقد تطور مفهوم المدينة نتيجة لهذا التغير وظهرت عدة مصطلحات ومفاهيم للمدن المعتمدة على التقنيات كالمدن الرقمية، والمعرفية، والذكية، ومن ثم لم تعد "المدن الذكية" ضربًا من الخيال العلمي، بل أصبح لها وجود فعلي في العديد من دول العالم لتخلق مدرسة عمرانية جديدة. وأهم ما يميز المدينة الذكية عن غيرها من المدن هو تركيزها على الإبداع، والقدرة على حل المشكلات بهدف توفير بيئة مستدامة عالية الجودة للمواطنين.

وفي ظل مستويات التمدن غير المسبوقة، بات الاتجاه صوب المدن الذكية توجهًا عالميًا، وهو التوجه الذي يجد امتدادًا له على الصعيد الإقليمي أيضًا، على نحو يتضح هو الآخر في عدد من النماذج الرائدة على المستوى العربي. وفي هذا الإطار، تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على ماهية المدن الذكية، وخصائصها، وأبرز النماذج الدولية والعربية الرائدة في المدن الذكية وسماتها، على اعتبار أن هذا النموذج من المدن ربما يكون موضع تنافس مستقبلي بين الدول الأكثر تطورًا في مجال التكنولوجيا والأكثر قدرة على الإبداع بهدف الحد من مخاطر بعض التحديات المستقبلية، مثل: تغير المناخ وتجنب الأضرار البيئية والحد من الأزمات الاقتصادية والمشكلات الاجتماعية .

ومن واقع التجارب الدولية هناك خصائص رئيسة للمدن الذكية تتمثل فيما يلي: تباين فلسفة المدن الذكية من مدينة إلى أخرى؛ فقد تبنت بوسطن على سبيل المثال مفهوم المدينة الذكية لتحقيق تقدم ملموس باتجاه تقليل الفوارق الاجتماعية، وتعزيز مرونة السكان في المناطق الحضرية، بينما تتطلع سنغافورة إلى التحول إلى مدينة ذكية في إطار استراتيجية الوطن الذكية والمدفوعات الإلكترونية لأغراض المدفوعات الآمنة واليسيرة لجعل المدينة صالحة للعيش وآمنة، بينما تقدم طوكيو ابتكارات جديدة لتحسين حياة الأفراد وتحقيق النمو المستدام. وعلى الرغم من تشارك بعض المدن الذكية في معيار عالمي، فإنها لا تخلو من اختلافات جوهرية تتصل بطبيعة الدور الذي تلعبه الشركات التكنولوجية في تطويرها، ودرجة مشاركة المجتمع في بنائها. وفي كل الأحوال، تظل التكنولوجيا المستخدمة على اختلاف تطبيقاتها وأنواعها ومظاهرها المختلفة قاسمًا مشتركًا فيها، على نحو يسهل تقديم الخدمات للمواطنين، ويزيد كفاءة إدارة الموارد، أيضًا تفاوت اعتماد المدن الذكية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإدارة الحياة اليومية؛ وتتفاوت بالتبعية درجة الاعتماد على الذكاء الاصطناعي وفقًا لحجم وطبيعة التفاعلات الذكية. كما تعكس النماذج سالفة الذكر الرابطة الوثيقة بين التنمية المستدامة من ناحية، والمدن الذكية والتنمية الرقمية من ناحية أخرى.

2- دراسة أحمد نجيب القاضي ومحمد ابراهيم العراقي (2018)، خصائص المدن الذكية ودورها في التحول الى استدامة المدينة المصرية، المجلة الدولية في العمارة والهندسة والتكنولوجيا.

تناول البحث اشكالية اساسية وهى استدامة المدينة المصرية من خلال الوقوف على خصائص المدن الذكية كأحد ابتكارات عصر تكنولوجيا المعلومات والربط بين خصائص تلك المدن وبين المدن المستدامة للوصول الى حقيقة ما اذا كانت المدن الذكية هي مدن مستدامة، ومن ذلك فقد تعرض البحث الى المفاهيم المتعلقة بالمدن الذكية وخصائصها ومكوناتها ومدى علاقتها بالاستدامة واستنباط الاليات التي يمكن تطبيقها في تحول المدن القائمة الى مدن ذكية مستدامة وخاصة محاور التخطيط العمراني للمدينة والحكومة الذكية والمجتمع الذكي والمعيشة الذكية وقطاعات شبكات البنية الاساسية لتقنيات الاتصالات والخدمات العامة والاجتماعية.

وقد توصل البحث الى ان البنية التحتية للاتصالات هي الركيزة الاساسية للمدن الذكية الا انها غير كافية لقيام مدينة ذكية بدون باقي العناصر (المواطن – الادارة – الاقتصاد – البيئة – المعيشة)، وتتكون المدينة الذكية من أربعة مكونات اساسية (الشبكات – قواعد البيانات – التطبيقات – المواطن)، وان التحول للمدن الذكية هو تحول ضمني للمدن الخضراء المستدامة وصديقة البيئة ولكن بشرط وضع اهداف الاستدامة ضمن اهداف المدينة الذكية، كما تتطلب عملية تحول المدن الى الذكاء وضع رؤية واهداف واستراتيجيات ذكية تترجم الى مشروعات، يلى ذلك تطوير البنية التحتية للاتصالات (البيانات – الشبكات) لبناء مجموعة من التطبيقات من شأنها إضفاء صبغة الذكاء على المدينة (اقتصاد ذكى – بنية اساسية ذكية – بيئة ذكية – معيشة ذكية).

3- دراسة أيمن محمد مصطفي يوسف (2016)، قياس وإدارة تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة من خلال مؤشرات جودة الحياة http://www.urbanharmony.org .

بعد مرور أكثر من 30 عاما على تجربة التجمعات العمرانية الجديدة والتي بدأت في السبعينات فإن التنمية البشرية لتلك التجمعات لا تسير بالمعدل المطلوب ولم تحقق أهدافها لأنها لم تحقق جودة حياة بمفهومها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والعمراني، لذلك فإنه من المطلوب تقويم التجربة في هذه التجمعات والتعرف على طبيعة مشكلات إدارة التنمية العمرانية بها ومدي تحقيقها لأهدافها. ويصعب هذا بدون تنظيم هيكل مؤشرات جودة الحياة لقياس التنمية، فهو يعطي دلالات كمية عن مدي تقدم المجتمع.

وتتمثل مظاهر المشكلة في أن 95 % من سكان مصر يقطنون على 5% من مساحة الجمهورية، ووادي النيل من أكبر الكثافات السكانية في العالم، إضافة إلى الزحف العمراني علي الأراضي الزراعية هو الظاهرة الغالبة في مصر. لذا ركزت السياسات الحضرية الحكومية منذ السبعينات على إيقاف زحف العشوائيات على الأرض الزراعية، وتوجيه النمو الحضري نحو المجتمعات العمرانية الجديدة، وتحسين مستوى المعيشة في المناطق الحضرية الفقيرة والتي لا تتمتع بالخدمات.

ويسود العالم اليوم مناخ ثقافي يركز علي تأمل وتحليل خبرة القرن العشرين من ناحية، ويتجه إلى محاولة استشراف المستقبل من ناحية أخري وبخاصة بعد فشل استراتيجيات التنمية التي قامت علي أساس التخطيط المركزي، ونجاح التنمية

التي تقوم علي أساس الديمقراطية. الأمر الذي دعا العديد من دول العالم الثالث ومنها مصر إلى أن تعيد النظر في توجهات التنمية، وأن تخفف من سلبيات التخطيط المركزي، ويمكن القول إن هذه التحولات الكبرى التي أثرت في توجهات التنمية في مختلف بلاد العالم قد ضاعف من آثارها تعمق موجات العولمة الاقتصادية.

وتعد المؤشرات أحد الآليات ذات الفعالية لقياس مدى التقدم المستهدف للمجتمعات العمرانية بمستوياتها المختلفة صوب النتائج المنشودة للتنمية، ومن جهة أخرى فإن هذه المؤشرات تمثل في مجملها أرضية صلبة وواقعية لعملية اتخاذ القرار التنموي الكفء. فأما من حيث فعاليتها في القياس التنموي فإنها تقدم تصور معياري رقمي يمكن حسابه.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، ومنها أنه يجب أن تمثل كافة شركاء التنمية في تحديد الأهداف الخاصة للمجتمع، وكذلك في تحليل القضايا الخاصة بهم وترتيب الأولويات بناء على الأهمية النسبية للقضايا. وأن فكرة وجود استراتيجية حضرية عامة قابلة للتطبيق في جميع المدن غير واردة اطلاقا، فالاختلاف والتباين بين المدن هو حقيقة واقعة ويحتم وجود فرق في تصميم الاستراتيجيات الحضرية لكل تعمل بكفاءة وفاعلية ، وأن الهيكل العمراني لهذه المدن يختلف لارتباطه بالعديد من الخصائص الطبوغرافية والجيولوجية والجغرافية والمساحة والسكان، وهو ما يتطلب معالجة خاصة من خلال استراتيجية مستقلة لكل مدينة بذاتها، ومؤشرات جودة الحياه هي التي ترسم الصورة المتكاملة لهذه المدينة وتحدد مدى التقدم المحرز في المجال الاقتصادي والاجتماعي والعمراني والبيئي.

4- دراسة عبد الباقي إبراهيم (2015)، تجربة المدن الجديدة في مصر تطور النظرية في غياب استراتيجية وطنية للاستيطان، مركز الدارسات التخطيطية والمعمارية.

ظهرت نظرية المدن الجديدة عند تطبيقها في فرنسا في الخمسينات بهدف تخفيض الضغط عن العاصمة باريس بعد أن كادت مرافقها لا تتحمل مزيداً من الضغط السكاني عليها. الأمر الذي تظهر آثاره في زيادة كثافة المرور في الشوارع والطرقات مع زيادة استهلاك المياه والصرف الصحي والكهرباء ومع ما ينتج عن هذه الزيادات من آثار سلبية على البيئة العمرانية والثقافية والسياحية للمدينة. وفى إطار من التخطيط الإقليمي المؤثر على باريس تم اختيار عدد من المواقع الصالحة لإنشاء مدن جديدة آخذا في الاعتبار توفر وسائل النقل السريع بينها وبين باريس مع وجود تجمعات عمرانية صغيرة في الموقع تكون بمثابة النواة التي تتبلور حولها المدن الجديدة هذا بالإضافة إلى توفر المشروعات التنموية للقاعدة الاقتصادية الخدمية في الموقع الجديد خاصة في المواقع الأقل تنمية من غيرها من الأقاليم الأخرى.

انتقلت النظرية وتوابعها إلى بريطانيا فاختيرت مواقع عدة مدن جديدة حول مدينة لندن وذلك بهدف خلخلتها من السكان وإعادة التوازن العمراني لها وكذلك دفع رؤوس الأموال من الاستثمار في ضواحي لندن إلى الاستثمار في التجمعات العمرانية الجديدة، حيث تتوفر الطاقة والعمالة والنقل والاتصالات. فأقيمت حوالي خمسة مدن جديدة بعضها يقع في إطار الإقليم التخطيطي للندن الكبرى والبعض الآخر يقع في الإقليم الأكثر تخلفاً تنموياً وصناعياً وعمرانياً، وقد وضعت المخططات العامة للمدن الجديدة، لتستوعب ما بين 50.000، 150.000 نسمة تبعاً لحجم الطاقة الاستيعابية المتوفرة في المكان وفى ضوء التقديرات المتوقعة للتنمية الصناعية في كل مدينة.

انتقلت نظريات المدن الجديدة كما انتقلت غيرها من نظريات العمران من الغرب إلى الشرق ومن الدول المتقدمة إلى الدول النامية مباشرة دون تطويعها للواقع المحلي بيئياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وتعتمد عملية الاستيطان البشري في المدن الجديدة على أسس حقيقية قائمة وهي حرية السوق العقاري بحيث يتمكن رب الأسرة من ترك مسكنه القديم والانتقال إلى مسكنه الجديد في البيئة الجديدة بسهولة ويسر حيث أن تحديد الإيجارات في المساكن القديمة يحد من انتقال الساكن الذي يتمتع بالإيجار القليل إلى مسكن آخر بإيجار أعلى ويكون عليه أن يستعمل وسائل الانتقال إلى مقر عمله الجديد إذا استطاع، الأمر الذي لا يساعد على عملية الاستيطان والإقامة في المدن الجديدة، وهكذا تعتبر العوامل السياسية والاقتصادية والعمرانية التي تنتهجها الدولة محركاً أساسياً في بناء وتعمير المدن الجديدة، ولذلك نجحت تجربة المدن الجديدة في بريطانيا وفرنسا وأمريكا، ولم تنجح في دولة مثل مصر بنفس القدر والحجم الذي نجحت به في هذه الدول.

5- دراسة محمد شحاته (2015)، تقويم سياسات ادارة النمو السكاني والعمراني بالمجتمعات العمرانية الجديدة في مصر، مجلة البحوث العمرانية، كلية التخطيط العمراني، جامعة القاهرة.

هدف البحث إلى تقويم سياسات ادارة النمو العمراني والسكاني، وايجاد صيغة تنموية لحدود وحجم النمو السكاني والعمراني للتجمعات العمرانية الجديدة لتحقيق المرونة في مواجهة أي متغيرات مستقبلية تؤثر على استدامة تنمية هذه التجمعات دون أن تفقد المدينة توازنها العمراني والذى يتحقق في اطار فكرى يرتبط بالنمو العضوي للكائن الحى والذى يعتمد في نموه على الخلايات التي تتكاثر مكونة مراحل تكاثرها عناصر اكبر، ولكل مرحلة احتياجاتها ومتطلباتها ونظامها الخاص، ومن هذه الفكرة العضوية ينطلق مدخل حدود النمو الدافع للاستدامة في اطار فكر المخطط الاستراتيجي العام حيث تم اعادة صياغة نموها بمجموعة المقومات التخطيطية التي تساعدها على الحياه والنمو.

وتتبنى مصر مفهوم التنمية باعتباره مجهود مشترك يجمع بين مسئوليات الدولة ونشاط المجتمع والدور الرئيسي للقطاع الخاص في تحقيق التنمية، حيث يتركز دور الحكومة في تهيئة المناخ وتحديد الاطار العام الذى يؤدى الى تشجيع القطاع الخاص علاوة على دورها الاجتماعي في التنمية البشرية والمشاركة في المسئوليات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى النمو السكاني والعمراني بدعم الاقتصاد المحلى ومنظمات المجتمع المدني دعما فعالا للمشاركة في عملية التخطيط والتنفيذ وادارة النمو العمراني الموجهة نحو تحسين الاقتصاد الداعم لعمليات الانتقال السكاني والاستقرار بالمدن الجديدة، كما يتم دعم أجهزة المدن لتمكينها من زيادة تعبئتها واستخدامها في التنمية المستدامة للتجمعات العمرانية الجديدة.

6-دراسة هايدي احمد شلبي (2015)، إدارة المدن الجديدة في مصر دراسة مقارنة، مجلة القطاع الهندسي، جامعة الأزهر، القاهرة.

شهدت سنوات النصف الثاني من القرن العشرين نمواً عمرانياً وسكانياً واقتصادياً نتيجة المتغيرات السياسية والاقتصادية التي مرت بها مصر خلال تلك المرحلة. لذلك استهدفت السياسات الإقليمية توجيه النمو العمراني بشكل يحد من المركزية العمرانية والسكانية والاقتصادية المتزايدة للمدن الكبرى وتوجيه العمران والسكان مع الأنشطة إلى المدن الصحراوية وذلك

من خلال مخططات التنمية العمرانية. فالمشكلة ليست هي تركز السكان والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في الوادي القديم فحسب، ولكن يضاف مشكلة أخري هي مشكلة التركز الأعظم في العاصمة حتى وصل عدد سكانها المقيمين إلى خمس مجموع سكان القطر بأكمله وهي نسبة عالية كما إنها آخذه في الازدياد. وكان الحل المنصوص عليه في ورقة أكتوبر هو وضع استراتيجية شاملة لرسم خريطة جديدة لمصر بإيجاد مناطق تركز سكاني ونشاطات اقتصادية جديدة، وتكون لها قوة الجذب الحضري بكل مقوماتها، مما يجذب إليها السكان حتى تعادل قوة جذب العاصمة.

وقد بدأ الاهتمام بفكرة المجتمعات العمرانية الجديدة في مصر في أواخر السبعينيات من القرن الماضي، حيث تبنت الدولة إنشاء عدد من المدن الجديدة بهدف كسر حدة الكثافة السكانية العالية، وتخفيف العبء عن المدن القائمة، بالخروج إلى الصحراء، وإنشاء مجتمعات عمرانية تمتص جزءا من التكدس السكاني، لذا تم إنشاء هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بموجب القانون رقم59 لسنة 1979، لتكون الجهاز المسؤول عن انشاء المدن الجديدة وادارتها واختيار مواقعها، وكذلك إعداد المخططات العامة والتفصيلية لها، تبعا للقانون رقم143 لسنة 1981 الذي حدد سبل إدارتها. وعام 1985 تم إعداد خريطة التنمية والتعمير لمصر حتى عام 2017، وتحديد مواقع إقامة المجتمعات العمرانية الجديدة في 24 مدينة جديدة، لاستيعاب نحو12 مليون نسمة، وهي نصف الزيادة المتوقعة في السكان حتى 2017.

وتختلف المدن الجديدة في ظروف نشأتها ودرجة نجاحها فمدينة السادس من أكتوبر من مدن الجيل الاول التي استطاعت جذب السكان إليها، وقد تمثل اسلوب ادارة المدينة بالدمج بين المركزية واللامركزية، لوجود العديد من التجمعات العمرانية المغلقة والمشاريع الاستثمارية داخلها ذات الادارة المستقلة.

7- دراسة نسرين رفيق لحام (2011)، نحو خلق مناطق تميز ومدن مستدامة جديدة في مصر، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

ينطلق موضوع هذه الورقة البحثية من الرؤية المستقبلية لمصر ٢٠٣٠، التي تدعو إلى التفكير في عبقرية الموقع الجغرافي الذي تحتله مصر، وإعادة هندسة أرض مصر جغرافياً واقتصادياً، ودمج الرقعة غير المعمورة مع الحيِّز المعمور، وتأتي أهمية البحث في ظل الحاجة الملحة إلى فتح محاور جديدة للتنمية في الصحراء المصرية، تسهم في تفريغ المدن القائمة من السكان وجذبهم إليها من الوادي الضيق، الذي لا تتعدّى مساحته 6% من المساحة الإجمالية للبلاد. فالمتوقع أن يصل تعداد السكان خلال الأربعين سنة المقبلة إلى ١٤٠ مليون نسمة، مما يفرض ضرورة التحكم في النمو العمراني لضمان استيعاب الزيادة السكانية، وتوجيهها إلى المناطق الصحراوية شرقاً وغرباً، وخلخلة الكتلة العمرانية القائمة التي بدأت تعاني من التدهور البيئي الشديد وارتفاع نسب التلوث والمشكلات المرورية الكثيرة.

تنقسم الورقة إلى ستة أقسام، يتضمن القسم الثاني منها مفهوم المدن المستدامة ومعاييرها. ويتناول القسم الثالث أسس تخطيط المدن الجديدة المستدامة من حيث نمطها واختيار موقعها وحجمها الأمثل. وينتقل القسم الرابع إلى استعراض التجارب الدولية لإنشاء مدن جديدة مستدامة للخروج ببعض الدروس المستفادة. أما القسم الخامس فيتناول تقييم التجربة المصرية في إنشاء المدن الجديدة بالمناطق الصحراوية.

وقد خلصت الدراسة الى اهمية اختيار مواقع المدن المصرية الجديدة تبعا لمعايير الاستدامة، وأن تكون بعيدة بعداً كافيا عن المدن القائمة كي لا يتلاحم العمران كما حدث مع العديد من المدن القريبة من القاهرة، وأن يأتي تخطيط المدن المصرية تبعاً لمعايير الاستدامة (البيئية – الإدارية – الاجتماعية – العمرانية – الاقتصادية).

8- دراسة نجوى ابراهيم محمود (2007)، صنع القرار والدور التنموي للمدن الجديدة، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر صنع القرار في مجال التنمية في مصر.

لم يكن الهدف من إنشاء المدن الجديدة محدد المعالم في القرار السياسي عندما تبنت الدولة فكرة إقامة الجيل الأول من المدن الجديدة ومنها العاشر من رمضان والسادات والعامرية و15 مايو. فلقد اشارت ورقة اكتوبر في ابريل 1974 الى ضرورة الخروج من الوادي الضيق الى الواقع الجغرافي المصري لينتشر العمران فوق ارض مصر بدلا من ان يمتد العمران فوق الارض الزراعية التي تآكل منها الكثير.

كما ان إعداد التخطيط العام لمدينة العاشر من رمضان (عام1976) جاء متأثرا بمحاولة طرح الحلول لبعض المشاكل ومنها مشكلة الإسكان والإسهام في مشروعات الأمن الغذائي وزيادة القاعدة الصناعية في البلاد. وبالرغم من أهمية هذه الأهداف ، إلا أنها لا تعكس فكرة إقامة مجتمعات عمرانية متكاملة والتي تنبه إليها صانع القرار بعد البدء في إنشاء هذه المدن وعبر عنها في القانون 59 لسنة 1979 وفي خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1983/82-1987/86 التي حددت الأهداف الرئيسية من إنشاء المدن الجديدة في كسر حدة الكثافة السكانية العالية وتخفيف العبء على المناطق والمدن الحالية بالخروج إلى صحراء مصر وسواحلها، وأنشاء مجتمعات عمرانية تمتص جزءاً من التكدس السكاني في المدن المختلفة في إطار تخطيط إقليمي عمراني منبثق من تخطيط قومي عام.

وقد توصلت الدراسة أن صانع القرار لم يوفق دائماً في اتخاذ القرارات التي من شأنها تنمية المدن الجديدة وتحقيق أهدافها. بل أحيانا تجاهل المخطط الأصلي للمدينة الجديدة واتخذ مساراً مخالف تماماً لما هو مخطط، وأحياناً أخرى اتسم القرار بالعشوائية مما تسبب في إلحاق الضرر بمستقبل تلك المدينة. ومع ذلك فهناك بعض القرارات التي اتسمت بالرشادة والتي فتحت آفاقاً جديدة لنمو المدن الجديدة وازدهارها. واستعراض النماذج المختلفة للقرارات يساعد على ترشيد القرارات التي تتخذ في المستقبل.

كما أدت المركزية الشديدة في صناعة القرارات الخاصة بالمدن الجديدة بالإضافة إلى انفصال القرار السياسي في كثير من الأحيان عن المخطط الأصلي للمدينة إلى إعاقة وتباطؤ في نمو المجتمعات العمرانية الجديدة وأثر على قيامها بدور فاعل في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن أهم المؤشرات الدالة على قدرة المدينة الجديدة على القيام بدورها هو مدى نجاح صانع القرار في اتخاذ السياسات والقرارات التي من شأنها تشجيع الحراك السكاني إلى خارج الوادي وفي اتجاه المجتمعات العمرانية الجديدة.

ثانياً: تجربة المدن الجديدة في مصر:

وفقاً لقانون إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة رقم 59 لسنة 1979، المادة الأولى منه فإن المدن المصرية الجديدة هي "كل تجمع بشرى يستهدف خلق مراكز حضارية جديدة تحقق الاستقرار الاجتماعي والرخاء الاقتصادي (الصناعي والزراعي والتجاري وغير ذلك من الاغراض) بقصد اعادة توزيع السكان عن طريق اعداد مناطق جذب مستحدثة خارج نطاق المدن والقرى القائمة.

1- أهداف إنشاء المدن الجديدة:

تتمثل أهداف التوسع في إنشاء المدن الجديد (معهد التخطيط القومي، لقاء الخبراء،2021)، في التالي:

- إعادة توزيع السكان والأنشطة الخدمية والمرافق في إطار اشمل (إقليمي / قومي).
- حل بعض مشاكل المدن القائمة (الصرف الصحي / المرور / المناطق العشوائية / عدم كافية الأراضي للتوسعات العمرانية).
- توجيه النمو الحضري في اتجاه مناطق مستهدفة ومحددة من خلال مخططات إقليمية بهدف استثمار الموارد المتاحة.
- حماية الاراضي الزراعية من الزحف العمراني.
- العمل على توطين الصناعات في مناطق محددة للاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة واستغلال الامكانيات المختلفة المتوفرة بالمناطق الصحراوية.
- اقامة مدن نوعية / تخصصية (طبية / تعليمية / ثقافية / ادارية / .... الخ).
- اقامة مدن جديدة حول العواصم الكبرى لاستيعاب الزيادة السكانية، وخلق أقطاب جذب للهجرة القادمة إليها.
- إنشاء مناطق حضرية في مناطق محددة للاستفادة بهدف إعادة رسم خريطة مصر السكانية والعمرانية.

جدول رقم (1): الفئات الحجمية للمدن الجديدة حسب عدد السكان المستهدف

	الجيل الأول	الجيل الثاني	الجيل الثالث	الجيل الرابع
أقل من 100 ألف (3 مدن)	–	–	–	الإسكندرية الجديدة شرق العوينات توشكي الجديدة
100: 500 ألف (10 مدينة)	السادات	المنيا الجديدة	قنا الجديدة	الأقصر الجديدة
		النوبارية الجديدة	الفيوم الجديدة	رشيد الجديدة
		بني سويف الجديدة	شمال خليج السويس	العبور الجديدة
		الشيخ زايد		
500 ألف: مليون (14 مدينة)	15-مايو	بدر	الشروق	شرق بورسعيد غرب أسيوط

	دمياط الجديدة		طيبة الجديدة	
				ملوى الجديدة
	برج العرب الجديدة		أسوان الجديدة	غرب قنا
				المنصورة الجديدة
			اخميم الجديدة	أسيوط الجديدة
مليون: 5 مليون (9 مدينة)	العاشر من رمضان	العبور	القاهرة الجديدة	امتداد الشيخ زايد
				الفشن الجديدة
	6 اكتوبر		سوهاج الجديدة	العلمين الجديدة
				حدائق اكتوبر
5 مليون: 10 مليون (2 مدينة)	–	–	–	العاصمة الإدارية
				6 أكتوبر الجديدة

المصدر: هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة http://www.newcities.gov.eg/

ويوضح جدول رقم (1) أن مدن الجيل الأول يبلغ عددها 6 مدن والجيل الثاني 6 مدن والجيل الثالث 9 مدن والجيل الرابع 18 مدينة، فمدن الجيل الأول نشأت في السبعينات وأوائل الثمانينات لتمثل اطار من مراكز الجذب العمراني حول اقليم القاهرة الكبرى والدلتا، أما مدن الجيل الثاني فنشأت في منتصف الثمانينات لتخفف العبء عن المدن المكتظة بالنشاط والسكان وتميزت بإنشاء المدن التوأمية، بينما الجيل الثالث نشأ في التسعينات وغلب عليه التوسع في المدن التوأمية، ومع ظهور المدن الذكية حول العالم نشأ الجيل الرابع في الألفيات مستفيداً من التقدم التكنولوجي في شبكات المرافق وتقديم الخدمات.

2- مفهوم ومعايير المدن المستدامة:

مع تبّني مفهوم التنمية المستدامة، والاهتمام المتزايد بآثار التنمية على البيئة المادية والاجتماعية والثقافية، ظهر مفهوم "المدن المستدامة"، وهي المدن التي تحقق العدالة الاجتماعية لسكانها بحيث تعزز مفاهيم الديمقراطية، والمشاركة في صناعة القرار، والاعتماد على الذات. كما أن المدينة المستدامة هي مدينة خضراء صديقة للبيئة، تتوازن فيها الطاقة الاستيعابية للموارد والنظم البيئية المحلية، عن طريق رفع كفاءة استخدام الموارد، وتحقيق الحد الأدنى من المخرجات الملوثة، حتى يتسنى للنظام الإيكولوجي تجديد نفسه، ومنع التلوث بتقليل المخلفات التي يمكن للطبيعة استقبالها. وفي إطار المواجهة العالمية للتغيرات المناخية تتميز المدينة المستدامة بأنها مدينة منخفضة أو صفرية انبعاث الكربون، وبالتالي تسهم في تقليل إنتاج ثاني أكسيد الكربون والمركبات العضوية الأخرى التي تؤّدي إلى زيادة حدة التغيرات المناخية. حيث تتمثل معايير المدن المستدامة (نسرين رفيق لحام 2011: 3-4)، في التالي:

- المجال العمراني: توفير البيئة العمرانية الجيدة وإيجاد طابع عمراني محلي مميز للمدينة من خلال التصميم العمراني البيئي للمدينة، وتوفير المناطق المفتوحة لسكان المدينة، وتحديد الكثافة البنائية بمعدلات مناسبة، وتنويع استعمالات الأراضي وتوفير وسائل المواصلات الجيدة.
- المجال المعماري: تصميم المباني الذاتية المعتمدة على التكنولوجيا من أجل راحة ورفاهية مستخدميها، بما يتلاءم مع متطلباتهم، وذلك باستخدام مواد البناء المحلية وإبراز طابع محلي خاص بالمدينة، مع الحفاظ على المباني التراثية وذات القيمة.
- المجال الاقتصادي: اعتماد المدينة على قاعدة اقتصادية ذاتية، وتوفير فرص عمل لساكنيها بأجور مناسبة، وجذب رؤوس الأموال والاستثمارات.
- المجال الاجتماعي: تحقيق الكثافة السكانية بمعدلات مناسبة، وتوفير خدمات تعليمية متنوعة ومناسبة لجميع الفئات العمرية، وتحقيق العدالة الاجتماعية لمواطني المدينة، من خلال عدالة توزيع الموارد والخدمات وفرص العمل، ودعم روح الانتماء للمدينة، مع الحفاظ على الخصائص الاجتماعية والثقافية لسكان المدينة بما يحقق تمكين المرأة وانخفاض معدلات الجريمة والأمية.
- المجال البيئي: الحفاظ على الموارد الطبيعية المحلية، باستخدام هذه الموارد بأسلوب رشيد، ورفع كفاءة استخدامها، ومراعاة الطاقة الاستيعابية لها وعدم استنزافها من أجل الأجيال القادمة، ومراعاة النظم البيئية المحلية والتوافق معها، وتحقيق الحد الأدنى من المخرجات الملوثة وإعادة تدوير النفايات، واستخدام الطاقة المتجددة في المباني والخدمات.
- المجال الإداري: توفير الاستقلالية وأسس الحكم الرشيد للمدينة، بما يحقق معايير الشفافية والمساءلة والعدالة الاجتماعية والمشاركة الشعبية ومكافحة الفساد.

ثالثاً: مدينة المنيا الجديدة (الوصف العام وأهم المشروعات)

يشكل تعداد سكان محافظة المنيا حوالي 6 مليون نسمة وفقاً للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في يناير 2021 بنسبة 5.9% من إجمالي سكان مصر (منهم 1.133 مليون نسمة في الحضر و4.89 مليون نسمة في الريف)، وهي أكبر محافظات الصعيد من حيث عدد السكان كما تحتل المركز السادس سكانياً على مستوى الجمهورية، وتبلغ المساحة الكلية لمحافظة المنيا 32300 كم مربع في حين تبلغ المساحة المأهولة بالسكان 7.5% من أجمالي مساحة المحافظة. وتتكون المحافظة من 9 مراكز إدارية ومدن وهي (العدوة – مغاغة – بني مزار – مطاي – سمالوط – المنيا – أبو قرقاص – ملوي – ديرمواس)، وتضم 61 وحدة محلية قروية، بإجمالي عدد 361 قرية يتبعهم عدد 1824 عزبه وكفر ونجع. ويوضح الجدول رقم (2) توزيع السكان على مستوى مراكز ومدن المحافظة، حيث يعد مركز المنيا أكبر مراكزها بعدد سكانه قدره 1.030 مليون نسمة منه 296.9 ألف يعيشون في الحضر المتمثل في مدينة المنيا ومدينة المنيا الجديدة.

فمع انتهاج الحكومة المصرية لسياسة إنشاء مجتمعات عمرانية جديدة منذ سبعينات القرن الماضي، بهدف توزيع النمو العمراني بشكل أكثر توازناً عبر الأراضي الصحراوية في مصر، صدر قرار إنشاء مدينة المنيا الجديدة عام 1986، ومثل باقي المدن الجديدة يمثل الهدف من إنشائها خلق مراكز حضارية جديدة وإعادة توزيع السكان بعيداً عن الشريط الضيق لوادي النيل واتاحة مناطق جذب مستحدثة خارج نطاق المدن والقرى القائمة ومد محاور العمران في الصحراء والمناطق النائية والحد من الزحف العمراني على الأراضي الزراعية.

جدول رقم (2): توزيع سكان محافظة المنيا على مستوى ريف وحضر المراكز في 2021/1/1

المركز	حضر	ريف	أجمالي
مركز ومدينة المنيا	296895	733480	1030375
مركز ومدينة أبو قرقاص	89015	568211	657226
مركز ومدينة ملوى	209679	807442	1017121
مركز ومدينة دير مواس	59991	387802	447793
مركز ومدينة سمالوط	140039	730846	870885
مركز ومدينة مطاي	81187	267931	349118
مركز ومدينة بنى مزار	114154	581463	695617
مركز ومدينة مغاغة	116583	533152	649735
مركز ومدينة العدوة	25730	279603	305333
الإجمالي	1133273	4889930	6023203

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تقدير عدد السكان المصريين في المشايخ والقرى وفقا للنوع ومحل الاقامة في 2021/1/1، بيانات غير منشورة.

شكل رقم (1): موقع مدينة المنيا الجديدة

المصدر: الموقع الرسمي لمحافظة المنيا http://www.minia.gov.eg

1- الموقع العام وخصائص المدينة:

الموقع العام: -

تم إنشاء المدينة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 278 لسنه 1986 وبدأ العمل بها فعليا سنة 1991 وتم تعديل كردون المدينة بالقرار الجمهوري رقم 392 لسنة 2004، وعلى قرار رئيس الجمهورية لسنة 2017 بشأن تخصيص مساحة 4940.24 فدان للغابات الشجرية وقرار السيد المهندس رئيس مجلس الوزراء لسنة 2015 م بشأن إعادة تخصيص مساحة 1522 فدان لمدينة المنيا الجديدة، وتقع المدينة شرق النيل أمام مدينة المنيا القديمة وتبعد عن القاهرة 250 كم (موقع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة).

شكل رقم (2): المخطط العام واستخدامات الأراضي بمدينة المنيا الجديدة

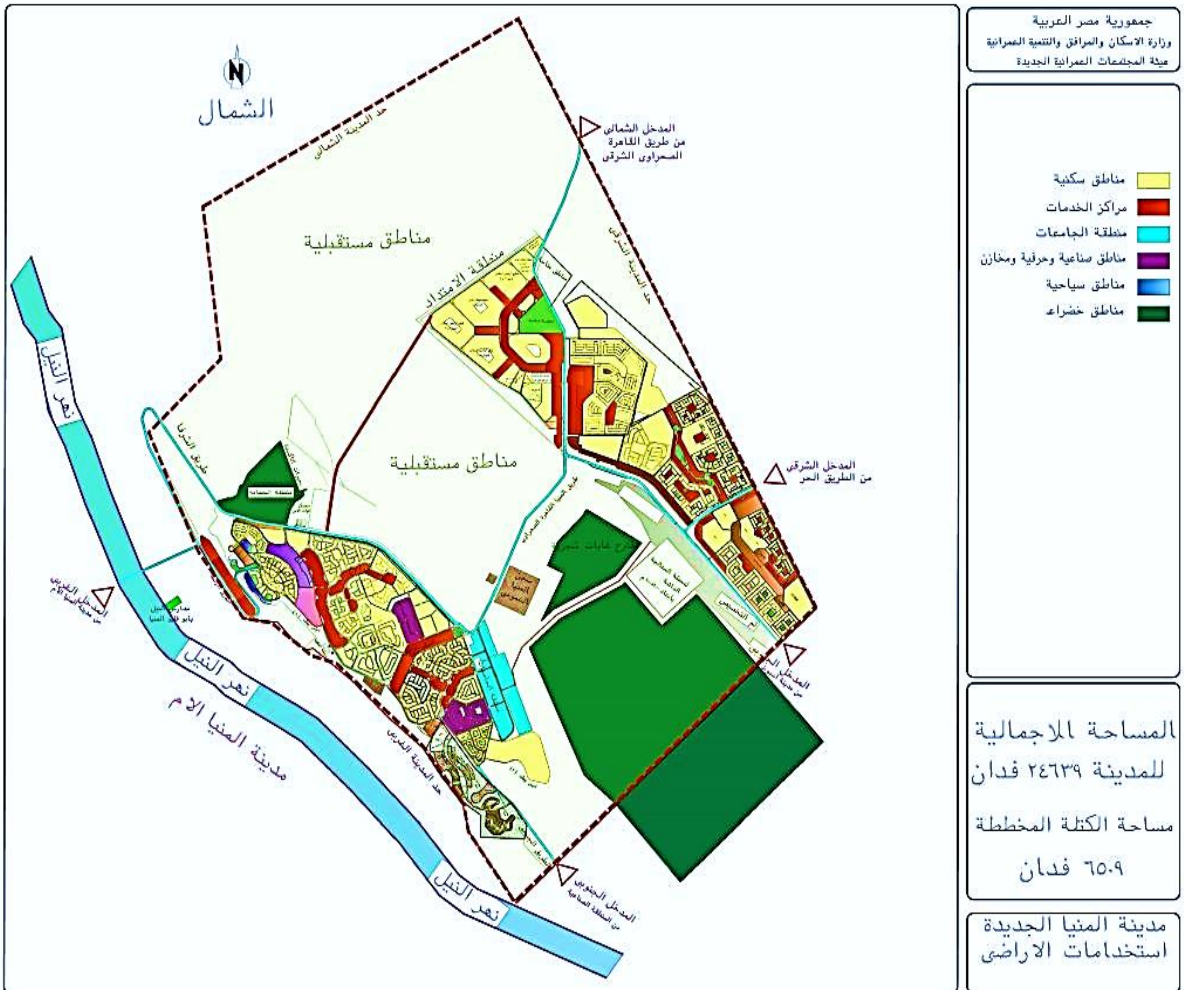

المصدر: هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة

http://www.newcities.gov.eg/know_cities/Minya/default.aspx

وتقع المدينة فوق هضبة ارتفاعها من 123 متر إلى 137 متر فوق سطح الأرض، ويتميز تخطيط المدينة بالطابع الطولي، وتتميز المدينة باحتوائها على 3 مداخل رئيسية، وهي مدخل من طريق القاهرة / أسوان، ومدخل من المنيا الصحراوي، ومدخل من المنطقة الصناعية بالمنيا الجديدة. بالإضافة إلى خمس محاور آخري، وتتبع المدينة إدارياً هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة (موقع خريطة مشروعات مصر).

وتبلغ المساحة الكلية للمدينة حوالي 31106.35 فدان والكتلة العمرانية حوالي 6659 فدان، وهي مقسمة لتضم (مناطق سكنية – خدمية – صناعية – سياحية وترفيهية ....)، كما يوضح شكل رقم (2). كما يبلغ عدد السكان الحالي 65 ألف نسمة – المستهدف سنة الهدف "2050" هو 648 ألف نسمة (موقع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة).

وقد بلغت الاستثمارات بالمدينة (6193.064) مليون جنيه منها: -

- في قطاع الإسكان 2942.236 مليون جنية - في قطاع الخدمات 391.227 مليون جنيه.
- في قطاع المرافق 2813.678 مليون جنية - في قطاع الزراعة 45.923 مليون جنية.

نستعرضها في الأجزاء التالية.

2-أهم المشروعات المنفذة بمدينة المنيا الجديدة:

قطاع الإسكان: -

❖ إجمالي عدد الوحدات بالمدينة (35134) وحدة (منفذه وجارى تنفيذها)

أ) عدد (24220) وحدة سكنية منفذه وجارى تنفيذها مملوكه للهيئة.

- الإسكان الاجتماعي: إجمالي عدد الوحدات (10848) وحدة.
- دار مصر: إجمالي عدد الوحدات (336) وحدة.
- جنة مصر: إجمالي عدد الوحدات (528) وحدة.
- سكن مصر: إجمالي عدد الوحدات (816) وحدة.

ب) عدد (10914) وحدة سكنية منفذه وجارى تنفيذها بمعرفة القطاع الخاص (جمعيات - مستثمرين) والجهات الأخرى.

❖ إجمالي عدد قطع الأراضي السكنية بالمدينة (21360) قطعة أرض وتم تنفيذ (25881) وحدة سكنية منها:

أ) عدد (8627) قطع أراضي للأفراد (فيلات - عمارات).

ب) عدد (5718) قطع أراضي (أبني بيتك) للأفراد لبناء عمارات سكنية.

ج) عدد (6500) قطعة أرض تم تخطيطها للإسكان الاجتماعي جارى ترفيقها ولم يتم تخصيصها حتى تاريخه.

د) عدد (515) قطعة أرض بمنطقة (150) فدان تم تخطيطها للإسكان الأكثر تميزاً.

قطاع الخدمات:

❖ عدد مباني الخدمات المنفذة بمعرفة الهيئة (92) مبنى مقسمة كالآتي:

أ) (2) مبنى اجتماعي - (2) مبنى إداري - (6) مباني أمنية -(5) مساجد دينية

ب) (13) مبنى تجاري - (23) مبنى تعليمي - (1) مبنى ثقافي - (11) مبنى صحي - (29) مبنى خدمات عامة

❖ عدد مباني الخدمات الجاري تنفيذها بمعرفة الهيئة (4) مبنى:

ج) (2) مبنى تجاري - (1) مباني خدمات عامة - (1) خدمات أمنية

❖ بخلاف (97) مبنى بمختلف القطاعات تم تنفيذهم بمعرفة القطاع الخاص، وجارى تنفيذ (58) مبنى.

قطاع المرافق والبنية الاساسية:

❖ **الميـــاه:**

- تم تنفيذ محطة آبار بطاقة 10 آلاف م3/يوم مكونة من 7 آبار ارتوازية.
- تم تنفيذ محطتي رفع مياه.
- تم تنفيذ محطة تحليه مياه الآبار المؤقتة بطاقة 10 ألاف م3/يوم.
- تم تنفيذ (2) خزان عالي سعة 1000 م3 وسعة 3000 م3.
- تم تنفيذ المرحلة الأولى من محطة تنقية المياه الدائمة بطاقة 45 ألف م3/يوم.
- تم تنفيذ المرحلة الثانية من محطة تنقية مياه الشرب بطاقة 50 ألف م3/يوم
- تم تنفيذ مأخذ محطة المياه العكرة بقرية سواده على النيل (المرحلة الأولى) بطاقة 45 ألف م3/يوم وتم الانتهاء من تنفيذ المرحلة الثانية (أعمال الكهروميكانيكي) لمأخذ مياه مدينة المنيا الجديدة بطاقة 50 ألف م3 / يوم لتصبح الطاقة الاستيعابية 95000 م3 / يوم.
- تم تنفيذ شبكات المياه للأحياء (الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع ومنطقة النوادي)، ومراكز الأحياء (الأول والثاني والثالث والرابع والخامس) ومنطقة الجامعات، والحي المتميز والسياحي (مرحلة أولى) ومناطق أبني بيتك (1،2، 3).
- جارى تنفيذ شبكة مياه منطقة الإسكان الاجتماعي بمنطقة 1360 فدان.
- جارى تنفيذ شبكة مياه الحي السياحي والمتميز (مرحلة ثانية) ومنطقة الامتداد 840 فدان، ومنطقة (140) فدان إسكان اجتماعي (مرحلة أولى)
- جارى تنفيذ شبكة ري المسطحات الخضراء بالمدينة.
- جارى تنفيذ شبكات مياه 140 فدان بالتوسعات الشمالية.
- تم تنفيذ شبكات المياه بطول 323.008 كم.

❖ **الصرف الصحي:**

- تم تنفيذ برك الأكسدة بطاقة 9.6 ألف م3 / يوم مكونة من عدد (5) أحواض ترسيب وأكسده.
- تم تنفيذ عدد (5) محطات رفع صرف صحي بأرقام (1،2،3،4)، محطة أبني بيتك 2).
- تم تنفيذ محطة التخلص من مياه برك الأكسدة.
- تم تنفيذ شبكات الصرف للأحياء (الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع ومنطقة النوادي)، ومراكز الأحياء (الأول والثاني والثالث والرابع والخامس).
- تم تنفيذ محطة المعالجة للصرف الصحي الدائمة (مرحلة أولى) بطاقة 20000 م3/يوم.
- جارى تنفيذ شبكة صرف الحي السياحي والمتميز (مرحلة ثانية)، منطقة الامتداد 840 فدان، ومنطقة (140) فدان إسكان اجتماعي (مرحلة أولى).

- جارى تنفيذ شبكة صرف منطقة الإسكان الاجتماعي بمنطقة 1360فدان.
- جارى تنفيذ محطتي رفع رقم (5-6) وجارى طرح محطتي رفع لمنطقة 1400 فدان.
- جارى تنفيذ شبكات انحدار 140 فدان بالتوسعات الشمالية.
- تم تنفيذ شبكات الصرف الصحي بطول 269.02كم.

رابعاً: نتائج المقابلات في جهاز المدينة:

نظراً لعدم توفر بيانات منشورة كافية عن أهم ما يجرى على ارض مدينة المنيا الجديدة وتوجهات التنمية المستقبلية بها، تم عقد مجموعة من اللقاءات المتعمقة من أجل جمع البيانات والمعلومات من مسئولي جهاز مدينة المنيا الجديدة من مديرين إدارات المشروعات وإدارة التنمية وإدارة الحدائق والمسطحات الخضراء وغيرها من إدارات وعلى مقدمتهم السيد المهندس رئيس جهاز مدينة المنيا الجديدة، ومن نتائج تلك المقابلات تبين التالي:

1- قطاع الكهربـــاء[1]:

- تم تنفيذ المرحلة الأولى من محطة المحولات بعدد (2) محول سعة كل واحد (25) ميجا بطاقة إجمالية بطاقة 50 م.ف.أ
- تم تزويد المحطة بمحول سعة (25) ميجا إضافي لاستيعاب أحمال المدينة المستقبلية لحين إنشاء محطة محولات جديدة بالتوسعات الشمالية بقدرة (80) م.ف.أ.
- تم تنفيذ شبكة كهرباء الحي الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والحرفي ومنطقة الجامعات ومنطقة النوادي ومناطق ابني بيتك 45 فدان، 140 فدان، 400 فدان، منطقة (140) فدان إسكان اجتماعي مرحلة أولى ومنطقة (140) فدان المحصورة، وشبكة إنارة ازدواج الطريق الصحراوي بطول 10 ك المؤدى إلى طريق الجيش وكذلك الطريق الصحراوي من كمين الصفا وحتى الحد الشمالي لكردون المدينة بطول (7) كم.
- تم تنفيذ شبكة كهرباء الحي السياحي والمتميز، ومنطقتي بيت الوطن (1) (2)، ومنطقة 840 فدان قطع أراضي وإسكان قومي وإسكان اجتماعي.
- تم تنفيذ شبكة كهرباء دار مصر (المرحلة الثانية) وجنة (المرحلة الأولى).
- تم تنفيذ شبكة الإنارة للطريق الرابط بين وصلة طريق الجيش والكتلة العمرانية بطول 4.5 كم وكذلك ازدواج طريق المنيا – أسيوط من كمين الصفا حتى وصلة الجيش.
- تم تنفيذ شبكة كهرباء مراكز الأحياء.
- جارى تنفيذ موزع توسعة بعدد (23) خلية لاستيعاب التوسعات.
- جارى تنفيذ شبكة كهرباء المجاورة الثانية من منطقة ال 1360 فدان.

[1] بناء على مقابلة شخصية مع المهندس / هشام الريحاني المسئول عن محطات الكهرباء في جهاز مدينة المنيا الجديدة

• جارى تنفيذ رفع كفاءة إنارة الطريق الأوسط بكشافات LED.

• تم تنفيذ شبكات الكهرباء بطول 1730.05 كم.

2- مشروعات الطــرق[1]:

• تم تنفيذ شبكات طرق على مستوى المدينة للأحياء (الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والحرفي)، ومناطق أبني بيتك (1-2) ومنطقة الجامعات.

• تم تنفيذ المداخل ومحاور الربط الرئيسية للمدينة (الطريق الأوسط – الطريق الجنوبي – الطريق الصحراوي الشرق).

• تم تنفيذ ازدواج الطريق الصحراوي الشرقي من كمين الصفا حتى المرور (مرحلة أولى)، ازدواج الطريق الصحراوي الشرقي (المرحلة الثانية) من إدارة المرور حتى قرية الشرفا الكردون الشمالي.

• تم تنفيذ أعمال رفع الكفاءة لشبكة الطرق المرحلة الأولى (الحي الأول – المنطقة الصناعية – الطريق الشرياني).

•تم تنفيذ أرصفة وبردورات الأحياء (الثاني والثالث والخامس).

• تم تنفيذ أعمال رفع كفاءة بعض مناطق الحي الرابع والأول.

• تم تنفيذ أعمال الطريق الرابط الشمالي من إدارة المرور وحتى منطقة الزهراء بالامتداد (840) فدان بطول 4.5 كم، وجارى تنفيذ المرحلة الثانية لازدواج الطريق الرابط وحارة الخدمة.

• تم تنفيذ الطرق لمجاورتي الإسكان القومي بمنطقة الامتداد 840 فدان.

• جارى تنفيذ أعمال ازالة حارة العجل وتطوير المداخل والميادين وتقاطعات الطرق واعادة الشيء لأصله لأعمال شبكة الغاز بمدينة المنيا الجديدة.

• جارى تنفيذ ازدواج الطريق الصحراوي من كمين الصفا حتى الحد الشمالي لكردون المدينة.

• جارى تنفيذ أعمال الطرق مرحلة ثانية (طبقة أساس – MCO – طبقة رابطة أسفلتيه) لمنطقة 85 عمارة بمنطقة (1360) فدان والطريق المؤدى إليها من الطريق الصحراوي (المنيا – أسيوط).

• جارى تنفيذ شبكة طرق منطقة أبني بيتك 400 فدان (المرحلة الثالثة).

• جارى تنفيذ أعمال رصف طرق 140 فدان إسكان اجتماعي (مرحلة أولى).

• جارى تنفيذ أعمال الطرق للطريق الرابط الجنوبي بين وصلة طريق الجيش والكتلة العمرانية بطول 4.5 كم.

• جارى تنفيذ فرمة لطرق الحي الأول والثاني والثالث والرابع لمنطقة 1360 فدان.

• جارى تنفيذ فرمة طرق منطقة (140 فدان) التوسعات الشمالية بمنطقة الامتداد.

• جارى تنفيذ أعمال رصف منطقة النوادي، أرصفة وبردورات الحي السادس، أعمال المرحلة الثانية وأرصفة الطرق المحيطة بمشروع دار مصر المرحلة الثانية بالحي المتميز.

• تم تنفيذ شبكات طرق بطول 247.25 كم + فرمه 182 كم.

[1] بناء على مقابلة شخصية مع المهندس / بيتر نبيل مسئول تطوير وإعادة انشاء الطرق بجهاز مدينة المنيا الجديدة

3- الاتصـالات:

• تم تنفيذ سنترال سعة 30000 خط وتم تشغيل11000 خط.

• تم تنفيذ شبكة التليفونات للأحياء (الأول بعدد 8000 خط والثاني بعدد 4000 خط والثالث بعدد 3600 خط والرابع بعدد 4000 خط والخامس بعدد 3095 خط والسادس بعدد 13352خط وحي الجامعات والحرفي بعدد 4000 خط) ومنطقة أبني بيتك (1) بعدد 1548 وابني بيتك (2) بعدد 4219 وابني بيتك (3) بعدد 15093خط ومحور المستثمرين بالحي المتميز بعدد 2500 خط والحى السياحي والمتميز بعدد 3000 خط.

• تم تنفيذ شبكة الاتصالات لمنطقة 840 فدان قطع أراضي وإسكان قومي وإسكان اجتماعي.

• تم تنفيذ شبكة الاتصالات لمنطقة 140 فدان إسكان قومي.

•جارى تنفيذ شبكة تليفونات مراكز الاحياء والترفيهي بعدد 1600 خط.

• تم تنفيذ شبكة تليفونات المنطقة المحصورة (140) فدان ما بين الطريق الصحراوي وابني بيتك 400 فدان.

• تم تنفيذ شبكة تليفونات عمارات (دار مصر المرحلة الثانية)، وجنة (المرحلة الأولى) شبكة فايبر متكاملة حتى مخرج التليفون داخل الشقة.

• تم تغيير جميع الكابلات الرئيسية النحاسية بكابلات فايبر لرفع مستوى الخدمة بالمدينة.

• تم تنفيذ شبكات اتصالات بطول 608 كم.

4- المسطحات الخضراء والتجميل [1]

- تم إعادة تأهيل المسطحات وتطويرها بمساحة 75000 م2 بالطرق الرئيسية بالمدينة.
- تم زراعة ازدواج الطريق الصحراوي من كمين الصفا حتى مدخل المدينة بطول 5 كم.
- تم استكمال زراعة الجزيرة الوسطى بالطريق الصحراوي حتى إدارة المرور بالمدينة بطول 4.5 كم.
- تم صيانة المسطحات الخضراء بالحي الثالث.
- تم تطوير الزراعة وإعادة تأهيل الحي الرابع والأول والثاني.
- جارى طرح أعمال زراعة المجاورة الثامنة بالحي السادس، وطرح زراعة منطقة 840 فدان الامتداد.
- جارى طرح زراعة الجزيرة الوسطى بطريق أسيوط.

5- قطاع الصناعة:

- تم تخصيص منطقة صناعية (ب) بالحي الأول بمساحة (71) فدان، منها مساحة (37) فدان مقسمة إلى عدد (99) قطعة أنشطة صناعية كاملة المرافق.
- عدد المصانع المنتجة (57) مصنع برأس مال مستثمر 46.031مليون جنيه بإنتاج سنوي47.070 مليون جنيه أتاحت (1349) فرصة عمل بأجور سنوية (4.100) مليون جنيه.

[1] بناء على مقابلة شخصية مع المهندس / طارق سليمان – مدير إدارة الحدائق بجهاز مدينة المنيا الجديدة

- عدد (15) قطعة أرض مخازن بمساحة (5000) م2 لكل قطعة متعددة الأنشطة بالكردون الشرقي للمدينة بكمين الصفا، وجارى تنفيذ أعمال المرافق بالمنطقة.
- عدد (500) قطعة أرض أنشطة حرفية (صناعات صغيرة) بمساحة (300) م2 بالحي السابع كاملة المرافق.

6- قطاع الصحة:

تم العمل على قطاع الصحة من بدء التخطيط وانشاء المدينة لتوفي الخدمة الصحية للمواطنين على ان تكون موزعة توزيع مثالي لمساحة المدينة ككل ويبين الجدول التالي كافة المباني المتوفرة للقطاع الصحي بمدينة المنيا الجديدة.

جدول رقم (3): موقف الخدمات الصحية بمدينة المنيا الجديدة

المبنى	موقف التشغيل	عدد الاطباء	عدد الممرضين
مستشفى المنيا للصحية النفسية/الادمان	يعمل	24	44
مستشفى جامعي/ جراحة القلب والصدر	يعمل	30	40
مستشفى خاص الامل للطب النفسي	يعمل	–	–
المركز الصحي الشباب والمستقبل مكتب الصحة	يعمل	32	10
وحدة طب الاسرة	يعمل	14	6
مركز طبى مركز السمع والكلام	يعمل	1	9
6 وحدات صحية	واحدة تعمل والباقي جاهز وجارى التسليم		
2 مبنى الاسعاف	يعمل	–	–

المصدر: هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، جهاز مدينة المنيا الجديدة، بيانات غير منشورة

7- مستقبل المدينة:

ومن ضمن الاجتماعات التي تمت مع السادة المسئولين بجهاز مدينة المنيا الجديدة تم الاجتماع مع السيد المهندس / بهاء رمسيس – نائب رئيس جهاز مدينة المنيا الجديدة لاستعراض كافة الأجهزة والجهات الحكومية الذي تم نقلها او فتح ملحقات لها بمدينة المنيا الجديدة ومنها الذي يعمل بشكل كامل ومنها تحت الانشاء، فسوف نعرض الجهات التي تعمل بشكل كامل:

1- ادارة التجنيد والتعبئة.

2-إدارة المرور العامة.

3- إدارة الأحوال المدنية.

4-إدارة معسكر فرق الامن.

5- هيئة قضايا الدولة.

6- مجلس الدولة.

7- سجن المنيا العام.

8- إدارة مكافحة المخدرات.

9- التأمينات الاجتماعية.

10- التضامن الاجتماعي.

11- المصرية للاتصالات.

12- شركة مياه الشرب والصرف الصحي.

13- شركة مصر الوسطي لتوزيع الكهرباء.

الجهات الحكومية تحت الانشاء:

1- البنك المركزي المصري.

2- مديرية أمن المنيا.

3- مبني الضرائب العامة.

واثناء جمع المعلومات وعقد اللقاءات، أوضح السادة المسئولين ان توفير كل الجهات والمؤسسات الحكومية وأيضا توافر فروع كثيرة من قطاع البنوك الحكومية مثل بنك مصر وبنك الأهلي المصري وبنك التعمير والإسكان وأيضا قطاعات اخرى، يشجع المواطنين المقيمين في محافظة المنيا بمراكزها الي الانتقال الي مدينة المنيا الجديدة لتوافر كافة الخدمات الحكومية في كافة القطاعات والتي من دورها تقليل الجهد الكبير علي القطاعات المتواجدة بمحافظة المنيا والتي من دورها استقبال أسر جديدة مثل الشباب المقدمون علي الزواج، حيث أكد مسئول إدارة التنمية المهندس/ جمال سعيد ان مدينة المنيا الجديدة شهدت اقبالا كبيرا للشباب حديثي الزواج للسكن في مدينة المنيا الجديدة والاستقرار بها وذلك لتوافر جميع الخدمات الطبيعية المطلوبة للحياة الطبيعية لدي الشباب، وأنه من المتوقع زيادة أعداد السكان في المدينة مع الانتهاء من مرافق البنية التحتية والخدمات.

رابعاً: النتائج والتوصيات:

○ نتائج البحث:

- تتبلور الرؤية الاستراتيجية للتنمية العمرانية في رؤية مصر 2030 في تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية، تتمثل في زيادة مساحة المعمور بما يتناسب مع توافر الموارد وحجم وتوزيع السكان، والارتقاء بمستوى جودة البيئة العمرانية، تعظيم استغلال الموقع الاستراتيجي لمصر إقليمياً ودولياً.
- يوجد أكثر من 40 مدينة جديدة في مصر تم إنشائها أو مازالت تحت الإنشاء على 4 أجيال تتميز بخصائص معينة، وتميز الجيل الثاني والثالث منها إنشاء المدن التوأمية مثل مدينة المنيا الجديدة، ومع ظهور المدن الذكية والمستدامة حول العالم نشأ الجيل الرابع في الألفيات مستفيداً من التقدم التكنولوجي في شبكات المرافق وتقديم الخدمات.
- لم تحظ المدن التوأمية بالاهتمام الكافي لأداء دورها في استيعاب الزيادات السكانية والتوسعات في الأنشطة الاقتصادية في المدن القائمة.
- تتوسط محافظة المنيا محافظات الصعيد، وتعد أكبرها من حيث عدد السكان والذي بلغ 6 مليون نسمة، ويتخطى عدد سكان مركز ومدينة المنيا المليون نسمة بقليل.
- قد صدر قرار إنشاء مدينة المنيا الجديدة عام 1986، ومثل باقي المدن الجديدة يمثل الهدف من إنشائها خلق مراكز حضارية جديدة وإعادة توزيع السكان بعيداً عن الشريط الضيق لوادي النيل واتاحة مناطق جذب مستحدثة لتحقيق التكامل بين العمران الجديد والقائم غرب وشرق النيل، لذا تم إنشائها شرق النيل مقابل مدينة المنيا الواقعة غرب النيل.
- ورغم مضى أكثر من ثلاثين عاماً على إنشائها لم يتعد عدد سكانها 65 ألف نسمة ومن المستهدف أن يصل إلى 648 ألف نسمة بحلول 2050، حيث تبلغ مساحة المدينة الكلية 31106 فدان والكتلة العمرانية بها 6659 فدان وتضم مناطق سكنية وخدمية وصناعية وسياحية وترفيهية.
- وهو ما يمكن تفسيره بعدم اكتمال مرافق البنية التحتية والخدمات الأساسية بالمدينة والتي مازال الكثير منها قيد الإنشاء، نتيجة ضعف الاستثمارات المخصصة لها، إضافة إلى افتقادها للفرص الاستثمارية والاقتصادية الجاذبة للمستثمر والقوى العاملة.
- أوضحت اللقاءات مع المسئولين في جهاز المدينة، أنه جارى توفير مقار للجهات والمؤسسات الحكومية وفروع للبنوك الحكومية، وأن ذلك يشجع المواطنين المقيمين في محافظة المنيا بمراكزها الي الانتقال الي مدينة المنيا الجديدة لتوافر كافة الخدمات الحكومية في كافة القطاعات.
- لم يتضح خلال اللقاءات مدى الالتزام بمعايير الاستدامة في العمران والمعمار والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، كما أن الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة والذكية في إدارة المدينة ومرافقها كان غائباً، حيث مازالت الأنماط الإنشائية والإدارية التقليدية هي السائدة.

- **توصيات البحث:**

- تمثل مدينة المنيا الجديدة لمحافظة المنيا ولإقليم شمال الصعيد أهمية خاصة لما لها من موقع وسطى متميز، لذا من الهام ضخ مزيد من الاستثمارات للإسراع باستكمال البنية التحتية والخدمات الأساسية.
- أصبح الالتزام بمعايير الاستدامة لخلق بيئة صحية وسليمة وجاذبة للمواطنين سواء في العمران القائم أو الجديد ضرورة لابد من الحرص على مراعاتها خاصة أن كثير من المرافق والخدمات مازالت قيد الإنشاء في مدينة المنيا الجديدة.
- الاهتمام بالمنطقة الصناعية بمدينة المنيا الجديدة مع مراعاة الالتزام بالمعايير البيئية وتوفير وسائل لانتقال العاملين، وحوافز لجذب المستثمرين، لتوفير فرص العمل الجاذبة للشباب.
- استخدام التكنولوجيا الحديثة في نظام إدارة المدينة ومرافقها تواكباً مع تطورات العصر وللاستفادة بما توفره التكنولوجيا الحديثة من تحسين لأداء المدن والحياة الحضرية الحديثة.

المراجع:

- إبراهيم، عبد الباقي (2015)، تجربة المدن الجديدة في مصر تطور النظرية في غياب استراتيجية وطنية للاستيطان، مركز الدارسات التخطيطية والمعمارية.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تقدير عدد السكان المصريين في المشايخ والقرى وفقا للنوع ومحل الاقامة في 2021/1/1، بيانات غير منشورة.
- القاضي، أحمد نجيب والعراقي، محمد ابراهيم (2018)، خصائص المدن الذكية ودورها في التحول الى استدامة المدينة المصرية، المجلة الدولية في العمارة والهندسة والتكنولوجيا.
- حامد، طاهر عبد السلام – د/ أحمد رشدي رضوان– أ.د /أحمد محمود يسري (2016) صياغة المفهوم العمراني للمدن الذكية، مجلة البحوث الحضارية.
- شحاته، محمد (2015)، تقويم سياسات ادارة النمو السكاني والعمراني بالمجتمعات العمرانية الجديدة في مصر، مجلة البحوث العمرانية، كلية التخطيط العمراني، جامعة القاهرة.
- شلبي، هايدي احمد (2015)، إدارة المدن الجديدة في مصر دراسة مقارنة، مجلة القطاع الهندسي، جامعة الأزهر، القاهرة.
- لحام، نسرين رفيق (2011)، نحو خلق مناطق تميز ومدن مستدامة جديدة في مصر، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.
- محمود، نجوى ابراهيم (2007)، صنع القرار والدور التنموي للمدن الجديدة، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر صنع القرار في مجال التنمية في مصر.
- مرعى، إيمان (2021)، المدن الذكية خبرات دولية واقليمية: دروس مستفادة، دورية بقلم خبير، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.
- معهد التخطيط القومي (2021)، نمط المدن الجديد– المدن الخضراء/ مدن الأشجار، لقاء الخبراء – الحلقة الثامنة.
- هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، جهاز مدينة المنيا الجديدة، بيانات غير منشورة.
- وزارة التخطيط (2016)، استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030.
- يوسف، أيمن محمد مصطفي (2016)، قياس وإدارة تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة من خلال مؤشرات جودة الحياة.

المواقع على شبكة الانترنت:

- خريطة مشروعات مصر https://egy-map.com/
- هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة www.newcities.gov.eg
- الموقع الرسمي لمحافظة المنيا http://www.minia.gov.eg